الثورة
الخميس 29 شعبان 1433هـ 19 يوليو 2012م العدد (17411)
em:althawrah99@yahoo.com Fax:332505 - 336770

ألم رصاص يوم وطني بلا مساعدات

أمين الوائلي

على صلة بالذات الوطنية الموجوعة دعوت ذات كتابة في عام سالف إلى تبني «يوم وطني بلا مساعدات خارجية» حتى يتسنى لليمنيين الخروج إلى الأسواق والشوارع ومشاهدة التلفاز يوما في السنة على الأقل متحررين من عقدة «صاحب اليد السفلى».

نخشى على ثقافتنا العامة أن تتحول بالتراكم وبحكم الخبرات المتوارثة إلى ثقافة استجداء واستعطاف، هذا الشعب يستحق مصيرا غير هذا وأفضل من هذا، قبل أقل من ستين عاما كنا جاهزين لمساعدة الجيران والأشقاء وحتى إيطاليا بكميات كبيرة من الحبوب والمحاصيل الزراعية للتغلب على أزمات الغذاء والجفاف وقلة ذات اليد، وها نحن ذا على رأس قائمة طالبي المعونات ومستحقي الصدقات.

الأمر يتعدى المكايدة أو التعريض بهذه الحكومة أو تلك ويتجاوز أغراض نفخ الرماد في وجوه المكفوفين، فالعالم يتحدث عن «مساعدة اليمنيين» وإغاثة الشعب اليمني وليس الحكومة أو الوزراء، السيئة تعم للأسف الشديد ولا نجد من الحسنات التي تخص إلا ما يجده المتعوس من خائب الرجاء!

لا أفهم حتى الآن كيف اجتمع فينا الضدان في الوقت الذي يستنفر العالم بحكوماته ومنظماته وفاعلي الخير لإغاثة اليمن وتسيير القوافل الجوية بالمؤمن والمساعدات الإنسانية والعلاجية.. تتوجه قافلة إغاثة من اليمن إلى غزة.

شخصيا لا أتمنى ولا أقبل على نفسي وأهلي وبلادي أني يقسو الزمان علينا مرة أخرى ونضطر إلى مشاهدة أنفسنا في الفضائيات العربية جزءاً من إعلان إنساني (لا إنساني) يصورنا أمة من الجوعى والمرضى على حافة الهلاك، وحكومتنا تشكر سلفا لفاعلي المعروف وجامعي الصدقات أياديهم البيضاء!

مجددا الدعوة قائمة إلى إعلان يوم وطني بلا مساعدات.. يا رجل لنمت جوعا في هذا اليوم إذا لزم الأمر.

Ameenone101@gmail.com

الدبلوماسية اليمنية والعهد الجديد..!

بلقيس الأحمد

وثيقة عمرها أربعون عاماً تثبت أن أوضاع الخارجية كما هي حتى الآن .. لم تتغير منذ ذلك الحين..! لقد حركت تلك الوثيقة التي عرضها أحد أبناء الخارجيه، المياه الراكدة.. أكثر من كونها قد أثارت حفيظة أبناء الخارجية وغضبهم وحسرتهم على وزارتهم.. عندما وجدوا أنهم عقب رحلة طويلة امتدت لأكثر من أربعين عاماً .. أن أوضاع الخارجية هي نفسها إن لم تكن أسوأ مما كانت عليه وخاصة بالنسبة لما يتعلق بمعاناتهم المالية وظروفهم المعيشية، ناهيك عن غياب التأمين الصحي وأمور أخرى . وإن كان حقيقة.. كون كادرها البشري الحالي قد تطور من حيث الأداء والكفاءة نتيجة المنافسة الشديدة المتبعة في الوزارة؛ ونظراً أيضاً للزيادة المستمرة من الخريجين الجامعيين وتدفقهم بأعداد متزايدة في السنوات الأخيرة فضلاً عن ارتفاع أعداد تخصصاتهم العالية رافق تضخم البطالة على مستوى البلاد والحاجة الماسة للبحث عن وظائف جديدة.. بعد أن أقفلت أبواب الفرص ولم تعد الخيارات متاحة كما مضى للمفاضلة بين أكثر من خيار مثل الالتحاق بالمرافق الجاذبة والتي تدر راتبا شهريا وفيرا كالأعمال في البنوك والضرائب والجمارك والشركات النفطية والوسطية وغيرها كثير، مقارنة بالمرتب الهزيل الذي يتقاضاه موظف وزارة الخارجية في الداخل والخارج مقارنة بنظيره في الوزارات والمؤسسات الحكومية في الداخل أو نظيره في أسوأ دولة فاشلة في افريقيا في الخارج.

عموماً نقتبس هنا من الوثيقة ما نصه» وكانت نتيجة هذا التطبيق أن تسلم المواقع العليا في السلك عديد من الذين يحملون شهادات جامعية ، ولا يجيدون لغة أجنبية ، بينما حاول المسئولون على التقييم أن يطبقوا الشروط الدقيقة والعسيرة على الجامعيين بحيث يفرضون عليهم القبول بالدرجات الدنيا في السلك الدبلوماسي أو يضطرونهم للبحث عن أعمال خارج الوزارة ، وهذا هو الذي حدث للكثيرين»!!!

»وإذا بالجهاز المطلوب منه أن يتحدث باسم الدولة إلى العالم بلغة العصر وأفكار العصر يحرم من إمكانية اجتذاب العناصر المثقفة بسبب التطبيق الكيفي للائحة ، ومجافاة بعض النصوص لقانون موظفي الدولة ، فالقانون ينص على تعيين الجامعي في درجة مدير إدارة (أ) وهي ما توازي درجة السكرتير الثاني، بينما هو في الخارجية يعين ملحقاً أي دون درجة زملائه في الدولة بدرجتين، حتى لكأن الغرض من ذلك منع الجامعيين من التقدم في الخارجية».

»ولقد أدى هذا الحال لوجود مظالم عديدة على الموظفين تسببت في خلق روح سلبية لدى العاملين، لا تيسر لهم نشاطاً ولا حماساً، بحيث يكاد كل الهم ينحصر في الحصول على فرصة السفر الخارجي لذات السفر ليس غيره « .انتهى الاقتباس.

المهم ان الوثيقة ذات الأربعين عاما التي كتبها وزير الخارجية في ذلك الوقت لم تكن إلا شهادة حق على الأوضاع السيئة والمحزنة التي وصل إليها وضع الوزارة والذي امتد منذ ذلك التاريخ وحتى الآن. والوثيقة من كتيب «الذكرى والفكرة» الصادر عن مؤسسة العفيف الثقافية إعداد الباحث حفيد المرحوم أحمد محمد نعمان – لطفي فؤاد أحمد نعمان. وهو عبارة عن تقرير مرفوع إلى مجلس الوزراء في١٩٧٣-٥-٢٩ م – والذي صدر لتشخيص الحالة في وزارة الخارجية التي كان يتحمل النعمان الابن مسئولية قيادتها في إطار رفع تقارير مماثلة من جميع الوزارات .

وبالعودة لما تحتويه هذه الوثيقة التي أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك وشخصت ما يحدث وحدث لوزارة الخارجية اليمنية وما تتعرض له من حملة منظمة ومستهدفة على قيادتها ومن أهم ما ورد فيها وما زال يعاني منه أبناء الخارجية حتى يومنا هذا ليس على مستوى الكادر المالي الهزيل منذ ذلك التاريخ دون أن ينظر إلى تصحيحه بل أيضاً على مستوي تعيين السفراء من خارج وزارة الخارجية من عسكريين ومدنيين.

وحقيقة فمن غير المعلوم عن السبب وراء عدم أخذ تلك الوثيقة بعين الجد.. حيث يعتقد أنه لو تم تطبيق ماورد في هذة الوثيقة التي أوردت المشاكل بحلول موضوعية لكانت قد حلت مشاكل الخارجيه والدبلوماسية اليمنية منذ أربعة عقود. وبالأحرى لايجب تحميل الوزير الحالي أوزار هذه التركة الثقيلة خصوصا وأن جوانبا عدة قد أحرزت تحت إشرافه وتحديدا في سبيل تطوير اختصاصات ومهام وكفاءة وأداء العمل الدبلوماسي وبالطبع ليس الكادر المالي وكادر الوزارة بشكل عام من ضمن تلك المنجزات وذلك ربما أن هذا الأخير يحتاج إلى تكاتف الجهات المعنية لإنجاحه معا .. بالرغم أن هناك وزراء خارجية تناوبوا عليها وكان لهم صولة وجولة بل كان يقال عليهم بأن لهم رجلاً في الرئاسة وأخرى قصيرة في الوزارة .. لكن الخارجية من سوء حظها العاثر لم تشهد لأوضاعها تحسنا ..بل أصبح الدبلوماسي اليمني مثار سخرية من الآخرين في الداخل والخارج .. خصوصاً أن المناصب العليا والمراكز القيادية بالسفارات تسلم لغير أبنائها إلى من لا يملكون حتى سلاسة التحدث باللغة العربية الفصحى فضلاً عن لغة أجنبية واحدة للتخاطب، بينما الشروط العسيرة لاتطبق إلا على منتسبيها المؤهلين الذين كتب عليهم أن لاينالوا نصيبا في رئاسة البعثات الدبلوماسية وأن لا يبارحوا أعمال المساعدين للوزراء الذين تم تعويضهم بوظيفة سفير على رأس البعثات الدبلوماسية بعد أن فقدوا مناصبهم الوزارية في الداخل.

والتساؤل حاليا هل مكانة المؤسسة الدبلوماسية اليمنية على موعد مع العهد الجديد؟ سيما وأن هناك اتجاها جادا بأن تكون المرحلة الجديدة مرحلة تحول وتغيير نحو ترسيخ مفهوم الدولة المدنية الحديثة التي يسودها القانون والعدالة فضلاً عن أن العالم بفضل الثورة المباركة أصبح يراقب عن كثب ما يدور في اليمن دون الإشارة إلى أن تعيين السفراء مشروط بموافقة دول الاعتماد التي تراقب مباشرة أو غير مباشرة كل شاردة وواردة.. حيث لم تعد الأمور كما كانت وبالتالي فإن كل الظروف تخدم العهد الجديد بما في ذلك عزم وتصميم القيادة الجديدة في تمكين المؤسسة الدبلوماسية بأداء دورها وفقا للقانون وبالتالي إلى تفعيل العمل الدبلوماسي مع كل الدول الشقيقة والصديقة لتوطيد مفهوم الشراكة والمساهمة في التنمية وبناء الدولة الحديثة التي حلم بها كل يمني وتحسين مستوى معيشته وتوفير خدماته والاحتياجات العامة للشعب.

غِطاء(الحِوار).. !؟

عامر محمد الفائق

حقيقة سياسية .. وبديهة من بديهيات رجال السياسة..أي سياسي يريد إنفاذ عملية سياسية ويحقق أهدافها لابد له أن يوفر أولاً غطاء شخصياً له ليحقق سياساته وثانياً غطاء لأي عمل سياسي يريد نجاحه.. والغطاء يكون عن طريق الإعلام.. ففي السياسة وعملياتها يعتبر الإعلام السلاح الناجع لكسب المعركة .. والغطاء الإعلامي للسياسي عندما يكون غير مبرمج وموجه فإن عملياته السياسية تعرضها للفشل..!!؟

بعدما شكلت حكومة الوفاق لم تنتبه الحكومة إلى مشكلة الإعلام وكيف يجب أن تكون سياستها الإعلامية خلال هذه المرحلة المهمة، فألقت مسألة تعيين أو تكليف قيادات إعلامية على الوزارة المختصة دون أن تتابع ماستؤول إليه أوضاع هذه الجهات (فانعكست) على أطراف التوافق الوطني في الحكومة وباتت هذه المشكلة التي كانت خافية بارزة على السطح يلمسها حتى أولئك الذين لا اهتمام لهم بمشاكل الإعلام، حتى أن (عدوى)(المشكلة) وصل بين (أعضاء السلطة التشريعية) !!؟

معروف أن تحديد سياسة الإعلام الرسمي يفيد في أداء الحكومة ووزاراتها.. لكن استمرار ذاك في أخذ دور هذا واستمرار هذا في أخذ دور ذاك يجعلك تسأل ما هو الفرق بين الإعلام الرسمي الآن والإعلام الآخر..!؟

الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية وجه بتشكيل لجنة لصياغة السياسة الاعلامية،، .. ثم أثار الاعلاميون طلب الاجراء تغييرات في (قيادات) العمل الاعلامي ووسائله الحكومية إذاعة، تلفزيون، صحافة مقروءة ومسموعة.. !؟

واستمرت المشكلة و(التخبط الإعلامي) وأصبح التخبط يحرمنا حتى من استغلال الجانب الإعلامي .. حتى في التقليل من شدة التخبطات في المجالات الأخرى..!؟ فعلاً أشعر بالحزن الشديد لهذا التخبط،،وأسأل هل يكون التشتت أو تمكن شخصيات لا تتمتع بالخبرة الإعلامية من عوامل حالة التخبط هذه؟! وإلا كيف تخطئ حكومة الوفاق والوزارات في (التفريق) بين وظائف الإعلام الرسمي حتى هذه اللحظة.!؟

حزب المؤتمر واحزاب المشترك شركاء يقفون على قدم المساواة في الحكومة الحالية.. أليس بالإمكان الدعوة من خلال الإعلام إلى التهدئة بين القوى السياسية.. قبل البدء في الحوار ومراسيمه .. !؟ووقف جميع الحملات الإعلامية ..!؟

لماذا لايشيع الإعلام عبارات الحوار والمحبة ويضع نقاط الخلاف بين القوى السياسية جانباً ويتوقف أن يثيرها لكي نقدر أن نتجاوز هذه المرحلة الصعبة ويكون وسيلة اجتماع لا وسيلة افتراق ..!؟

الموضوع حساس لكن.. لأننا لم نعد نحتمل مزيداً من المشاكل..لا يجوز أن (يتطور)الاستمرار في تقطيع حبال المحبة والمودة....لانه إذا انتقلنا من التنظير للواقع (سنتأكد) كم هو مهم أن يضطلع الإعلام بدوره في إنجاح مشاريع الدولة المختلفة ومن ضمنها (المشروع السياسي).. وبما أن أعضاء الجهاز الإعلامي لحكومة الوفاق ،، باعتبارهم المسؤول الأول بتقديم المشورة الاعلامية لدولة رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة وتنفيذ (سياسته الإعلامية).. وبما أن أعضاء هذا الجهاز من الناحية السياسية (توافقية).. فإنه من الضرورة الامتثال للتوافق(وسياسته)الذي يدركون أهميته جيداً باعتبارهم ايضا أبناء هذا الواقع..!؟

هنالك الكثير.. من الإعلاميين اليمنيين .. و(غيرهم) يدعمون المرحلة الانتقالية ولا هم لهم ولا غم سوى الدفاع عن اليمن وعن منجزات (العملية السياسية) والذين يمكن الاستفادة من طاقاتهم واحتوائها وتجنيدها في المرحلة الحالية إذا تجردنا عن الحزبية الضيقة.. وقدمنا مصلحة اليمن قبل أي مصلحة أخرى.. فأعداء الوطن لايميزون بيننا بسبب انتماءاتنا السياسية.. لأن الجميع في عيونهم (يستحق الموت) والعملية الإرهابية الأخيرة دليل على ذلك ..!؟

aalfaiq975@hotmail.com

إتكاءة

الأمان الاقتصادي الذي يفقده المثقف اليمني

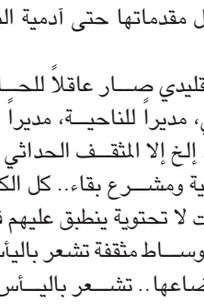

محاسن الحواتي

إما أن تكون بوقاً للسلطة، وإما أن تكون معارضاً وإما أن تبتلع لسانك وفي كل الأحوال لن تشبع من رغيف الخبز.. هذا حال المثقف في بلادنا وهو بالطبع الأسوأ في العالم وفي المنطقة العربية، فالكيانات التي أنشأت لتمثل المثقف هي أشبه بجهات رسمية يقودها مثقفو السلطة، ويديرها صغارهم وفي نهاية الأمر كل المبدعين أعضاء فيها قابلين بالوضع المأساوي الذي يعيشونه، لن أتطرق كثيراً لعلاقة المثقف بالسياسي لأنها علاقة غير واضحة الملامح وتختلف من قطر إلى آخر لكنا في الأحوال نجتمع على قاسم واحد هو أن الأمان الاقتصادي للكاتب والمبدع والمثقف مفقود ليس الآن ولكن منذ عقود.. اليوم خمسة مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، أي ٥٠٪ من اليمنيين جوعى وخمسة ملايين طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية فكيف يستثنى المثقف وهو من رواد سوء التغذية في بلاد ساء حكامها إدارة مواردها وعبث فاسدوها بكل مقدماتها حتى آدمية البشر وكرامتهم لم تسلم منهم.

المثقف التقليدي صار عاقلاً للحارة، عضواً في المجلس المحلي، مديراً للناحية، مديراً لمكتب الصحة، التربية و..... إلخ إلا المثقف الحداثي الذي لديه رؤية مخالفة وإبداعية ومشرع بقاء.. كل الكيانات لا تمثله، كل الفضاءات لا تحتوية ينطبق عليهم قول المتشائل أميل حبيبي (أوساط مثقفة تشعر باليأس ولكن اليأس ممن؟ من أوضاعها.. تشعر باليأس وربما يصعب عليهم تحطيم هذه الأصنام لذلك تقف مشدوهة وتشعر بالأزمة).

في عقود مضت كان المثقف الحدائي يعيش بالستر من أجل أهداف سامية كالثورة على الجهل، الثورة على الاستبداد والطغيان حتى في العام الماضي كان المثقف أكثر الناس تفاؤلاً بالغد وبالثورة السلمية لكنه يشعر باليأس عندما اتجهت الأمور نحو التسويات التي تقصر الجلاد وتعطيه حقوقاً لا يستحقها..

حلم الدولة المدنية لم تظهر له ملامح حتى اللحظة في ظل سيادة نفوذ المليشيات الخاصة والسجون الخاصة والعسكرية التي بلا نهاية..

الأمان الاقتصادي مطلب شعبي ليس للمثقف وحده بل للجميع، ومؤخراً بدأ مصطلح الأمن الغذائي متداول من قبل الخطاب الرسمي على اعتبار أنه هدف أساسي للاستقرار يماثل توطين الأمن.. فكيف للحكومة أن تحقق هذا الهدف حتى لا يتعرض من الوطن لكارثة إنسانية؟ نذكر هنا أن خطة الاستجابة الإنسانية لليمن التي تبلغ كلفتها (٤٥٥) مليون دولار غير ممولة حالياً إلا بنسبة ٤٣٪ وأن الخسائر من التخريب شهرياً (٢٥٠) مليون دولار أي (٣) مليارات دولار سنوياً.

فيسبوكيات

facebook

مثال جيد

نبيل سبيع

الشعوب لا تُبتلى بحكامها فقط بل بمعارضيها أيضاً.

أغلب المعارضين لقرار الرئيس هادي الخاص بتشكيل لجنة تحضيرية للحوار الوطني يقدمون مثالا جيدا على هذا. فهم يركزون على الأشخاص وتبدو معركتهم منصبة على الخلفيات السياسية والمناطقية لأعضاء اللجنة المختارين مع أن أغلب- كي لا أقول كل- الأسماء المختارة أفضل من أغلب معارضيهم الذين كان في مقدمتهم أشخاص أعرف أنهم كانوا من أكثر المطبلين لعملية التحضير للحوار الوطني ومتسولي الأدوار فيها.

دعونا من الأشخاص ولنفكر بالقضية!

من المسؤول؟

رضوان شمسان

لماذا لا يتم سرعة تنفيذ مطالب عمال النظافة في اليمن أم أن هناك من يستفيد من هذه الأوضاع التي تمر بها المدن اليمنية نحن في تعز الآن على شفا كارثة بيئية بامتياز من المسئول عنها؟ شارع التحرير مُغلق تماماً بسبب تكدس القمامة وبقية الشوارع في حالة مزرية من الإهمال.

انحدار مؤلم

مصطفى العبسي

اقبل أن يتجه العرب إلى أفريقيا عليهم أولا أن يتخلصوا من عفن العنصرية والطائفية فيما بينهم. سمعة العرب بين الأفارقة هي الأسوأ بكل المقاييس حتى مقارنة بالحكم العنصري السابق في جنوب أفريقيا. القصص التي نسمعها من الأفارقة عن 'بشاعة' وعنصرية العرب تؤلمنا. لقد أصبح الأفارقة ينظرون للعرب على أنهم أكثر الشعوب وضاعة ورخص ومازلنا نحن نستخدم لقب 'حبشي' أو 'صومالي' كشتيمه. فعلا هو انحدار مؤلم للجنس العربي وللآدمية العربية.